Journal Of the Iraqia University (75-1) December (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

الاتفاقيات الثنائية الأوروبية وآليات الرقابة على المغرب(١٨٨٠-١٩١٢)

م.م فؤاد كريم خضير

م.م حسن سعيد عبيد

الجامعة المستنصرية/ قسم المتابعة الجامعية

European bilateral agreements and mechanisms of control over Morocco (1880-1912)

M.M. Hassan Saeed Obaid
M.M. Fouad Karim Khadir
Al-Mustansiriya University / University Follow-up Department
Sosoeoeo3@gmail.com
Fouad80@ gmail.com

Summary:
The European bilateral agreements of Madrid in 1880, Algeciras in 1906, and Fez in 1912 established fundamental formal mechanisms that enabled France, Spain, and, to a lesser extent, Britain, to assert strong control over Moroccan territory. These important agreements consolidated arrangements that facilitated military intervention, economic exploitation, and political hegemony, which evolved steadily through previous conflicts, extensive occupations, and complex diplomatic maneuvering. As a result, they enabled Europe to exercise effective authority over Morocco, despite its status as a declared independent state. Through the delicate interplay between the settlement reached in Madrid, the subsequent decisions in Algeciras, and the terms set in Fez, Europe effectively established a comprehensive and detailed framework for controlling the country. The strategy pursued by the European powers harmoniously combined a sustained military presence, significant financial influence, and clever political manipulation, with the specific goal of excluding other competing global powers from the region. This maneuver effectively placed Morocco under French protection, which was administered, to some extent, by Spain. This status was met with widespread protest and led to ongoing conflict, rebellion, and considerable controversy throughout the early 20th century. This period provides a clear example of the complex and often controversial dynamics of European hegemony that extended beyond the confines of formal conquest, highlighting the complex geopolitical maneuvering employed to maintain control over territories like Morocco.
Keywords: (bilateral agreements, France, Spain, Morocco, control mechanisms)

الملخص:

أرست الاتفاقيات الثنائية الأوروبية في مدريد عام ١٨٨٠، والجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦وفاس عام ١٩١٢ آلياتٍ رسميةً أساسيةً مكّنت فرنسا وإسبانيا، وبدرجةٍ أقل بريطانيا، من فرض سيطرةٍ قويةٍ على أراضي المغرب .وساهمت هذه الاتفاقيات المهمة في ترسيخ ترتيباتٍ سهّلت التدخل العسكري، والاستغلال الاقتصادي، والهيمنة السياسية، التي تطورت بشكلٍ مطردٍ عبر صراعاتٍ سابقة، واحتلالاتٍ واسعة، ومناوراتٍ دبلوماسيةٍ معقدة .ونتيجةً لذلك، مكّنت أوروبا من ممارسة سلطةٍ فعليةٍ على المغرب، على الرغم من وضعه كدولةٍ مستقلةٍ مُعلنة .ومن خلال التفاعل الدقيق بين التسوية التي تم التوصل إليها في مدريد، وما تلاها من قراراتٍ في الجزيرة الخضراء، والشروط المحددة في فاس، أرست أوروبا فعليًا إطارًا شاملًا ومفصلًا للسيطرة على البلاد .وقد جمعت الاستراتيجية التي اتبعتها القوى الأوروبية بشكلٍ متناغمٍ بين الوجود العسكري المستمر والنفوذ المالي الكبير، وبين التلاعب السياسي الذكي، بهدفٍ محددٍ هو إقصاء القوى العالمية المنافسة الأخرى من المنطقة .أدت هذه المناورة إلى وضع المغرب فعليًا تحت الحماية الفرنسية، التي كانت تُدار، إلى حدٍ ما، من قِبل إسبانيا .قوبل هذا الوضع باحتجاجات واسعة النطاق، وأدى إلى صراع مستمر وتمرد وجدل كبير طوال أوائل القرن العشرين .تُقدم هذه الفترة مثالًا واضحًا على الديناميكيات المعقدة والمثيرة للجدل في كثير من الأحيان

للهيمنة الأوروبية التي امتدت إلى ما هو أبعد من حدود الغزو الرسمي، مُبرزةً المناورات الجيوسياسية المعقدة المُستخدمة للحفاظ على السيطرة .على أراضٍ مثل المغرب**الكلمات المفتاحية: (الاتفاقيات الثنائية، فرنسا، اسبانيا، ، المغرب، اليات الرقابة)**

المقدمة:

اتسمت الفترة ما بين عامي 1880 و1912 بسلسلة من الاتفاقيات الثنائية الأوروبية التي سعت إلى فرض أشكال مختلفة من السيطرة على المغرب .وقد أرست اتفاقية مدريد عام 1880، ومؤتمر الجزيرة الخضراء الذي تلاه عام 1906، في البداية أطرًا للتدخل الأوروبي في الشؤون المغربية، وبلغت ذروتها بمعاهدة فاس عام 1912 .وقد شكلت هذه المعاهدة النهائية الأساس الرسمي لإنشاء كل من الحماية الفرنسية والحماية .الإسبانية داخل البلاد .وبالتالي، رسخت الاتفاقيات المتتالية آليات أوروبية مصممة صراحةً لتقييد السيادة المغربية وتعزيز نفوذ القوى المسيطرة تناولت علاقة مدريد عام 1880 التعامل مع المعاهدات كأدوات للسيطرة على المغرب .حددت اتفاقية الجزيرة الخضراء عام 1906 طرائق التغلغل الاقتصادي والمالي في البلاد، متوقعة أن "النظام والأمن "– الشروط اللازمة لمثل هذا التغلغل – سيتم ضمانها من خلال الوجود العسكري ودعم حكومة توافق على مصالح القوى الاستعمارية .ثم عززت معاهدة فاس عام 1912 هذا الإطار السياسي بمنح فرنسا الحماية وسيطرة إسبانيا على منطقة ساحلية شمالية تحد مضيق جبل طارق .في الوقت نفسه، ألزمت المعاهدة الحاكم المغربي بتسمية أجزاء مميزة من أراضيه تحت سيطرة القوتينالأجنبيتين ،على مدى عدة عقود، تدخلت الدول الأوروبية بانتظام في الشؤون الداخلية للمغرب .حافظة استقلال السلطان، وكان استمرار المقاومة والتمرد شاهدًا على عدم الاستقرار الدائم .أعربت الولايات المتحدة عن دعمها لوحدة أراضي المغرب وحثت على إشراك القوى الأوروبية الأخرى في أعقاب اتفاق 1912، لكنها لم تطعن في شرعية الاتفاقيات الثنائية التي خلقت الإطار للهيمنة الأوروبية.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لعقد الاتفاقيات

في نهاية القرن التاسع عشرحاولت المملكة المغربية في البقاء مملكة مستقلة وتمكنها من تجنب الضم الصريح على الرغم من أن استقلاليته كانت تتآكل ببطء ولكن بثبات بمرور الوقت .إلى الشمال والجنوب كانت قوتان أوروبيتان، فرنسا وإسبانيا، قد أنشأتا بالفعل محميات في الجزائر ،في عام 1830 وفي الصحراء الغربية في وقت مبكر من عام 1860، على التوالي .وقد مهد هذا الطريق لمنافسة شرسة في جميع أنحاء أوروبا بهدف توسيع أراضيهما؛ وبرز المغرب، إلى جانب تونس ومصر، كمرشح رئيسي لمثل هذه المصالح الإمبريالية .وقد زاد الوضع تعقيدًا بسبب .قانون مدريد لعام 1880، الذي قدم أساسًا قانونيًا سهّل هذه المنافسة الشديدة على النفوذ والسيطرة(التازي، ١٩٩٠، صفحة ١١٢) تولت فرنسا ،دور الحامي للسلطان المغربي، ودافعت عنه بشدة من خصومه المحليين بينما فرضت في الوقت نفسه نظامًا ماليًا وجمركيًا فرنسيًا على المغرب مما غير بشكل كبير المشهد الاقتصادي .في هذه الأثناء، حافظت إسبانيا على سلطتها على "البوليسا إنديجينا"، مُشرفةً على الشريط الساحلي الممتد من طنجة إلى المغرب، بالإضافة إلى سيطرتها على معظم الموانئ الاستراتيجية .ولم تُضيّع بريطانيا فرصةً للتفوق عليها، ففرضت سيطرتها على مضيق جبل طارق الحيوي، ذي الأهمية الاستراتيجية البالغة .وعزز مؤتمر الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦ هذه الترتيبات، مُجبرًا .المغرب على قبول إنشاء بنك دولة تُشرف عليه فرنسا، مُرسِّخًا بذلك السيطرة الاقتصادية الفرنسية على المنطقة(العروي، ٢٠٠٠، صفحة ١٥) وشمل ذلك أيضًا تطبيق نظام شرطة فرنسي، مُهمته الرئيسية قمع المتمردين المحليين وتسهيل جهود "التهدئة "التي امتدت إلى ما وراء المناطق الساحلية وصولًا إلى المناطق الداخلية .في عام ١٩١٢، حددت معاهدة فاس رسميًا الأراضي التي ستخضع للحماية، ومع ذلك سُمح للسلطان بالبقاء رئيسًا اسميًا للدولة .ضمن هذا الترتيب استمرار القوى الأوروبية في ممارسة نفوذ اقتصادي وسياسي كبير على المغرب، مُحافظةً على .توازن دقيق بين الاستقلال والسيطرة (Goikolea-Amiano, 2018, p. 65)

أولا: وأضاع المغرب في أواخر القرن التاسع عشرشهدت الفترة الممتدة من أواخر القرن التاسع عشر إلى عام ١٩١٢ إبرام القوى الأوروبية سلسلة من الاتفاقيات الثنائية التي تهدف إلى فرض آليات السيطرة على المغرب، وهو بلدٌ لطالما لعب دورًا حاسمًا في تنظيم الأمن والتعاون القانوني في منطقة البحر الأبيض المتوسط وغرب أفريقيا .وقد بلور تتابع المعاهدات ترتيباتٍ مكّنت النظام الاستعماري القائم، المبني على .اتفاقيات ثنائية سابقة مع قوى غير أوروبية أخرى عاملة خارج البحر الأبيض المتوسط، من توسيع نطاق نظام سيطرةٍ هائلٍ بالفعل (Driscoll, 2022, p. 21) اشتهر المغرب منذ زمن طويل بدوره في منظومة الأمن في البحر الأبيض المتوسط وغرب إفريقيا، وقد شهد تحولاً جذرياً في .أواخر القرن التاسع عشر عندما بدأ تجدد المنافسة الأوروبية في تآكل قدرته على الملاحة الاستراتيجية حول الطرق البحرية المختصرة في إفريقيا جسدت المفاوضات المطولة في .(Goikolea-Amiano, 2018, p. 69) وكانت النتيجة فقداناً واسع النطاق للسيادة على الحدود مع أوروبا الريف – التي شملت قانون الجزيرة الخضراء)1906 (ووثائق معاهدة فاس)1910-1912 (– سلسلة من الترتيبات لتطبيق آليات السيطرة

ذاتها التي كانت تهدف إلى تسهيل الهيمنة الأوروبية في وقت اشتدت فيه توترات التحالف في غرب البحر الأبيض المتوسط بشكل خاص .وسعى المغرب إلى الحماية الخارجية في شكل اتفاقيات ثنائية غير مرغوب فيها مصممة صراحةً لفرض آليات السيطرة .وبالتالي فإن اتفاقية مدريد لعام سبقت اتفاقيات الجزيرة الخضراء لعام 1906 ومعاهدة فاس لعام 1912، والتي توافقت مع المزيد من التوضيحات لنظام الاتفاقيات الثنائية 1880 .التي تم من خلالها تعزيز الأحكام الأولية يعود تاريخ تطبيق هذه الآليات إلى اتفاقية مدريد، التي مُنحت في (Sharman, 2021, p. 14) إطارها التنافس الإمبريالي الحديث داخل أوروبا نطاقًا معينًا .وقد أظهرت اتفاقية طهران، التي دُفعت لشمال بلاد فارس، وحادثة فشودة في وادي النيل، واتفاقية فشودة، قدرة القوى الأوروبية على التنظيم المتبادل ضمن النظام الاستعماري القائم .ومع ذلك، لم تتمكن فرنسا وبريطانيا وإسبانيا من تحديد مسار للتسوية بشأن التفوق الفرنسي المعلن عنه في اتفاقية مدريد)لعدم وجود دعم صريح، والصراع على طنجة، وغياب الحماية المشتركة .(أدت التوترات المتزايدة أولًا إلى صدور قانون الجزيرة الخضراء العام)أبريل 1906(، ثم إلى التطبيق الأقرب على أسس أعم – أي المحافظات "الهلالية المحددة في معاهدات عام 1912، والتي عادت للتداول من خلال سلسلة اتفاقيات الكابتن الجنرال يوفيرا القائمة مع الزعيم" .الريفي المتمرد بو حمارة (التازي، ١٩٩٠، صفحة ١٢٠) **ثانيا: المصالح الأوروبية في شمال أفريقيا**منذ "حرب إفريقيا"، اتسم النفوذ الأوروبي في المغرب بتعدد الترتيبات القانونية التي فتحت البلاد أمام التغلغل الأجنبي، ووفرت إطارًا قانونيًا لفرض حماية دولية .وقد أثار احتمال السيطرة على المغرب سلسلة من التوترات والاتفاقيات بين القوى الأوروبية .وقد أسست اتفاقية مدريد لعام ١٨٨٠ إطارًا للرقابة الدولية على الإيرادات (Goikolea-Amiano, الضريبية والجمركية المغربية، مانحةً إسبانيا وفرنسا وبريطانيا الحق في الإشراف على تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية شهد مؤتمر الجزيرة الخضراء عام 1906 تكثيفًا ملحوظًا ومتزايدًا لآليات الرقابة في المنطقة، مؤكدًا الأدوار الخاصة والمحورية.(73 .2018, p لقوى أوروبية محددة .اكتسبت فرنسا سيطرةً واسعة على الشؤون المالية المغربية، بينما حصلت إسبانيا على صلاحياتٍ سلطوية على بعض وظائف الشرطة داخل الإقليم .في غضون ذلك، حصلت بريطانيا على دورٍ قياديٍ بارز في إدارة قوة الشرطة المغربية .كما صاغ المؤتمر رسميًا عدة آلياتٍ يُمكن من خلالها السيطرة على المغرب بفعالية :فقد أنشأ آليةً للتدخل الجماعي بين القوى الموقعة؛ وقدّم ضماناتٍ تضمن حسن سير المؤسسات المالية؛ وأنشأ اتفاقيةً تُقرّ بحق أي قوة مشاركة في التدخل عند الضرورة، وتحديدًا للحفاظ على قدرة الإدارة المحلية على الوفاء بالتزاماتها المالية .صُممت هذه الأحكام صراحةً لفرض رقابةٍ أوروبيةٍ صارمة على المغرب، واعتبرتها الإدارة المغربية على نطاقٍ واسعٍ انتهاكاتٍ .واضحةً وعلنيةً لسيادتها(التازي، ١٩٩٠، صفحة ١٢١) كان لتداعيات هذه القرارات آثارٌ طويلة الأمد على المغرب، مُسلّطةً الضوء على .الصراعات الجيوسياسية في ذلك الوقت، وكيف استُخدمت الدبلوماسية الدولية في كثيرٍ من الأحيان كأداةٍ للإكراه بدلًا من التعاون

المبحث الثاني: الاتفاقيات الثنائية الرئيسية

.كانت معاهدة مدريد عام ١٨٨٠ ذات أهمية بالغة، إذ صاغت رسميًا تدابير سيطرة متعددة على أراضي المغرب من قِبل قوى أوروبية مختلفة ،مهدت هذه الاتفاقية الحاسمة الطريق للتدخل الأوروبي في الشؤون المغربية .وفي وقت لاحق، أعاد قانون الجزيرة الخضراء، الموقع عام ١٩٠٦ تأكيد الامتيازات التي أُرسيت سابقًا، وحدد بشكل أكبر الشروط اللازمة للسيطرة الفعلية على المنطقة .وفي وقت لاحق، أسست معاهدة فاس، التي سُنّت عام ١٩١٢، الحماية الفرنسية التي استمرت حتى عام ١٩٥٦ .وقد وفرت كل من هذه الاتفاقيات الثنائية المحورية آليات مصممة خصيصًا .لفرض وإنفاذ والحفاظ على السلطة والنفوذ الأوروبيين على المغرب، مما يعكس الديناميكيات الأوسع للاستعمار خلال تلك الحقبة (Molina & DE Larramendi, 2018, pp. 91-101) **أولا: معاهدة مدريد)**١٨٨٠(تم التوقيع على معاهدة مدريد رسميًا من قبل مملكة إسبانيا ومملكة المغرب في التاريخ المهم تاريخيًا وهو 26 أبريل 1880 .حلت هذه المعاهدة المهمة محل المسودة السابقة للاتفاقية الفرنسية المغربية التي تم اقتراحها في 27 ديسمبر 1876، والتي رفض السلطان المغربي في النهاية التصديق عليها بسبب مخاوف مختلفة .كان الهدف الأساسي من هذه المعاهدة التي تم إنشاؤها حديثًا هو تسوية الامتيازات المصرفية والجمركية المختلفة التي طالب بها المواطنون الإسبان المقيمون في المغرب في ،ذلك الوقت .بموجب الاتفاقيات والترتيبات السابقة، مارست إسبانيا سيطرتها على عدد من المراكز الجمركية الواقعة على طول ساحل المغرب .مما أثر بشكل كبير على التجارة والتفاعلات الاقتصادية في المنطقة(التازي، ١٩٩٠، صفحة ١١٠) منحت المعاهدة إسبانيا بشكل ملحوظ الحق في وضع ملازم، وهو موظف مدني في الإدارة المغربية، من اختيارها في كل مركز جمركي تديره .كان هذا الحكم حاسمًا لأنه سمح لإسبانيا بضمان تمثيل مصالحها وحمايتها بشكل جيد في الأراضي المغربية .بالإضافة إلى ذلك، أنشأت المعاهدة محكمة قنصلية إسبانية – تُعرف باسم قنصل التجارة – أُنشئت خصيصًا للتعامل مع مختلف المطالبات التي يرفعها المواطنون الإسبان ضد الرعايا المغاربة، وكذلك ضد الحكومة وكانت هذه المحكمة بمثابة آلية أساسية لحل النزاعات وتسهيل التجارة بين (Pulido-Begines & Petit-Lavall, 2023, p. 65) .المغربية

.البلدين علاوة على ذلك، منحت المعاهدة المواطنين المغاربة نفس الامتيازات التجارية التي كانت إسبانيا قد خصصتها سابقًا للتجار الأوروبيين حصريًا، مما وسّع نطاق الفرص التجارية المتاحة للمغاربة .في مقابل هذه التنازلات المهمة، التزمت السلطات الإسبانية بجباية الضرائب المغربية بعناية ومسؤولية، مع اتخاذ تدابير لمنع أي انتهاكات محتملة لنظام الرسوم والجمارك المعمول به .علاوة على ذلك، مُنح القنصل الإسباني في طنجة الحق الأساسي في ممارسة الاختصاص القضائي للشرطة داخل الدائرة القنصلية الإسبانية .وكتطور مهم في التعاون العسكري، وافق السلطان أيضًا على توظيف اثني عشر ضابطًا وجنديًا من الجيش الإسباني خصيصًا لتدريب قواته، بهدف تحديث وتعزيز القوات العسكرية المغربية. (Goikolea-Amiano, 2018, p. 75)

ثالثا: معاهدة الجزيرة الخضراء)١٩٠٦(كانت معاهدة الجزيرة الخضراء، التي تم توقيعها رسميًا في 7 أبريل 1906، تهدف إلى معالجة وحل التوترات الناجمة عن الأزمة المغربية الأولى، التي وقعت بين عامي 1905 و1906 .وقد اندلعت هذه الأزمة بشكل ملحوظ بسبب التصريحات الجريئة للقيصر الألماني فيلهلم الثاني بدعم استقلال المغرب، مما خلق احتكاكًا وقلقًا دوليًا كبيرًا بين القوى الأوروبية الكبرى (Goikolea-Amiano, 2018, p. 88) أكدت الاتفاقية الناتجة استقلال السلطنة وسيادتها، وخوّلت في الوقت نفسه القوى الأوروبية – وعلى رأسها فرنسا وإسبانيا – بتأمين وحدة أراضي المغرب وضمانها ضد أي عدوان خارجي قد يُشكّل تهديدًا كبيرًا .كما عيّنت فرنسا وإسبانيا السلطتين الشرطيتين الرئيسيتين داخل السلطنة، ومنح ألمانيا مجموعة من الامتيازات القضائية والتجارية المُنشأة خصيصًا داخل المنطقة (التازي، ١٩٩٠، صفحة ١٢٥) كان هذا الترتيب الاستراتيجي يهدف بدقة إلى الحفاظ على الاستقرار والنظام في الأراضي المغربية وسط تعقيدات وشكوك وتحديات لا تُحصى في العلاقات الدولية المتطورة .تجاوزت آثار هذه الاتفاقية مجرد الحوكمة الإقليمية، إذ أثرت بشكل كبير على التفاعلات الدبلوماسية والعلاقات والتحالفات في المنطقة، كما ساهمت في تشكيل المشهد الجيوسياسي، وأثرت على الديناميكيات المستقبلية بين القوى المعنية .في جوهرها، شكّلت الاتفاقية إطارًا حاسمًا يُمكن من خلاله موازنة مصالح الدول الخارجية ووحدة أراضي السلطنة وإدارتها بفعالية، مما يعكس التفاعل المعقد بين القوة والسيادة والدبلوماسية خلال فترة حرجة من التاريخ(العروي، ٢٠٠٠، صفحة ٢٦). وبالفعل تم التوقيع على القانون النهائي للمؤتمر في ٧ أبريل ١٩٠٦، وشمل تنظيم الشرطة والجمارك المغربية، واللوائح المتعلقة بقمع تهريب الأسلحة والامتيازات الممنوحة للمصرفيين الأوروبيين من (بنك الدولة المغربي) الجديد لإصدار الأوراق النقدية المدعومة بالذهب لمدة ٤٠ عاما. كان من المقرر أن يكون بنك الدولة الجديد بمثابة البنك المركزي للمغرب، مع وضع حد أقصى صارم لإنفاق الإمبراطورية الشريفة والإداريين المعينين من قبل البنوك الوطنية، التي تضمن القروض، من المانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا .استمرّت العملات الإسبانية في التداول. كما تم تأسيس حق الأوروبيين في امتلاك الأراضي، وتم فرض الضرائب على الأشغال العامة.من جانبه احتفظ سلطان المغرب بالسيطرة على قوة الشرطة في المدن الساحلية الست، والتي كان من المقرر أن تتألف بالكامل من المسلمين المغاربة وتم تخصيص ميزانيتها بمتوسط راتب لا يتجاوز ١٠٠٠ بيزيتا سنويًا، ولكن كان من المقرر أن يتم تدريبها من قبل ضباط فرنسيين وإسبان. سيقومون بالإشراف على صراف الرواتب (الأمين)، وينظمون الانضباط ولديهم القدرة على استدعائهم واستبدالهم بحكوماتهم. وسيكون المفتش العام المسؤول سويسريا ويقيم في طنجة.وفي اللحظة الأخيرة، وجد المندوبون المغاربة أنهم لم يتمكنوا من التوقيع على الوثيقة النهائية، لكن مرسوم السلطان عبد العزيز ملك المغرب في ١٨ يونيو صدق عليه أخيرًا. كما منحت هذه الوثيقة حق إنشاء الشرطة للموانئ. بدورها حاولت ألمانيا، الحفاظ على مصالحها في المغرب. ولكن بعد فشل انقلاب ' اغادير، في تموز / ١٩١١، دفعها لتخلي عن طموحاتها في المغرب لصالح لفرنسا في تشرين الثاني / ١٩١١ بعد ان تنازلت فرنسا عن الأراضي المتفق عليها في والكونغو والكاميرون، في مقابل موافقتها (ألمانيا) على فرض الحماية الفرنسية على المغرب. ومن طرائف هذا المؤتمر هو غياب رئيس الوفد المغربي، حيث لم يحضر لمدريد. وكان جاسم جاكسون أول الموقعين على هذه الاتفاقية.**ثانيا: معاهدة فاس)١٩١٢(**بعد تسوية الصراع الفرنسي الألماني، عادت القوى الأوروبية إلى التركيز على طموحاتها الاستعمارية في أفريقيا، مما أدى مباشرةً إلى التدخل الفرنسي في المغرب .وُقّعت معاهدة فاس بين ممثلي الحكومة الفرنسية وسلطان المغرب في 30 مارس/آذار 1912 .نصّت الاتفاقية على وضع المغرب تحت الحماية الفرنسية، مما هيأ الظروف السياسية والإدارية التي مكّنت فرنسا من مواجهة القوى الأوروبية المنافسة .بين عامي 1900 و1925، أبرمت فرنسا وإسبانيا وبريطانيا سلسلة من الاتفاقيات الثنائية التي منحتها السيطرة على مناطق المغرب الاستراتيجية أو ذات الأهمية الاقتصادية (Goikolea-Amiano, 2018, p. .بموجب معاهدة فاس، عُدِّلت معظم شروط اتفاقية الجزيرة الخضراء)1906 (بشكل جذري.(89 حيث منعت الحماية مشاركة المغرب في العديد من الاتفاقيات الثنائية الأخرى، مثل الاتفاقيتين الفرنسية الإسبانية والبريطانية المغربية لعامي 1914-1915، والاتفاقية الفرنسية المغربية لعام والاتفاقية السرية الفرنسية الألمانية لعام 1919 .كما تعرّض استقلال المغرب للخطر بسبب التدابير الجمركية المُعتمدة بموجب اتفاقيات ،1919

.سابقة، وتوسيع نطاق الإعانات الجمركية(التازي، ١٩٩٠، صفحة ١١٩) في حين ظلت معظم شروط اتفاقية الجزيرة الخضراء دون تغيير في هيكلها وجوهرها الأساسيين، فقد أدخلت معاهدة عام 1912 المهمة آليات أوروبية صُممت صراحةً لفرض سيطرة أكثر صرامة على البلاد وحوكمتها .وقد طرح السلطان عبد الحفيظ مبدأ دار مندوب التنظيم الظاهر، الذي يُترجم إلى المكان الذي يتم فيه إنشاء المنظمة الحالية ووضعها .في مكانها، كجانب أساسي .وكان هذا المبدأ بمثابة ضامن أساسي لـ "استقرار "الحماية خلال تلك الفترة المضطربة (التازي، ١٩٩٠، صفحة ١٢٠) بالإضافة إلى ذلك، وافق المخزن، الذي يشير إلى الحكومة المغربية، على دعم النظام الجديد ودعمه من خلال تركيز الجهود على الدوان، وهي عقود، والوصايا، التي تشير إلى أعمال التعيين والتفويض، على المستويين الدولي والمحلي .كانت هذه خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الحكم واستقرار المنطقة .شمل التزام المخزن أيضًا دعم إدارة القائد، وضمان توافق القيادة المحلية مع التوجيهات الجديدة التي وضعتها القوى الأوروبية .وقد رسّخت هذه الأحكام تحديدًا سيطرة إسبانيا على المنطقة الشمالية، وعززت بشكل كبير الهيمنة الاقتصادية والسياسية على .منطقتي الغرب وتازة، والتي تحققت من خلال عقود وتعيينات ممنهجة تهدف إلى ترسيخ هذا النفوذ(عبد الرحمن، ٢٠٢٤، صفحة ٤٥). وبهذا تكون المعاهدة قد أدت الى احداث تغييرات جذرية في المغرب .فقد أصبح المغرب خاضعًا للسيطرة الفرنسية الكاملة، وتم فرض نظام استعماري أثر بشكل كبير على المجتمع المغربي واقتصاده. استمر هذا الوضع حتى حصل المغرب على استقلاله في عام 1956م.كما أدت المعاهدة إلى تصاعد المعارضة الداخلية ضد الاستعمار، ما أسفر عن حركات مقاومة مسلحة وانتفاضات ضد الوجود الفرنسي والإسباني، كان أبرزها: ثورة عبد الكريم الخطابي في الريف.

المبحث الثالث: القوى الاستعمارية ومصالحها

كان للقوى الأوروبية أهداف مختلفة ومتميزة فيما يتعلق بالمغرب، مما عكس طموحاتها الإمبراطورية الأوسع في المنطقة .هدفت فرنسا إلى توسيع نفوذها من الجزائر، حيث كانت قد أنشأت بالفعل موطئ قدم قوي، وبالتالي سعت إلى إنشاء محمية من شأنها أن تخضع المغرب لسيطرتها .من ناحية أخرى، نظرت إسبانيا إلى المنطقة الواقعة شمال جبال الريف على أنها مجال نفوذها الحصري، وتعتزم بسط سلطتها على طول السواحل الوسطى والجنوبية، الممتدة على طول الطريق من الرأس الأبيض إلى الكويرة .حافظت بريطانيا على موقف مختلف إلى حد ما؛ فقد كانت تهدف .أساسًا إلى الحفاظ على استقلال المغرب من الاستعمار الصريح ولكنها رغبت في ضمان حرية الوصول لصادراتها لتسهيل التجارة (Miege, كانت سلسلة من المعاهدات حاسمة في إضفاء الطابع الرسمي على آليات محددة مكنت القوى الأوروبية من ممارسة السيطرة(1963, p. 522 على المغرب .منح مؤتمر مدريد عام 1880 فرنسا وإسبانيا الحق في بناء الطرق في المناطق الداخلية الشمالية، مع استبعاد أي حقوق من هذا القبيل لألمانيا بشكل ملحوظ، مما يعكس المصالح الاستراتيجية في ذلك الوقت .قيّد مؤتمر الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦ سيادة المغرب بشكل .كبير، إذ نصّ على ضرورة عرض أي إصلاحات مقترحة في البلاد على المؤتمر، مما منح القوى الأوروبية سيطرة أكبر على الشؤون المغربية أما معاهدة فاس، التي وُقّعت عام ١٩١٢ بعد أن هزم الجيش الفرنسي قوات السلطان في معركة الهري في أبريل من ذلك العام، فقد نصّت رسميًا على وضع المغرب تحت الحماية الفرنسية، مع أنها احتفظت للسلطان نفسه ببعض الصلاحيات الداخلية المحدودة، مما مثّل لحظة محورية في تاريخ المغرب والاستراتيجية الاستعمارية الأوروبية .(Goikolea-Amiano, 2018, p. 93)**أولا: دور فرنسا في المغرب** بالنسبة لفرنسا، شكل اتفاق مدريد لعام 1880 خطوة أولية في ترسيخ السيطرة على الموانئ الرئيسية للمغرب والمناطق النائية، بهدف منع الخصوم من حفر الأنفاق تحت نفوذها .التزمت القوى الموقعة بالامتناع عن ترتيب معاهدات أو اتفاقيات تجارية تتعلق بموانئ المغرب أو خلجانه أو مراسيه البحرية دون التشاور المسبق مع الجهات الموجودة على ساحل المحيط الأطلسي .شرعت اتفاقية مدريد حشدًا عسكريًا كبيرًا على طول الحدود المغربية مع الجزائر .شكل مؤتمر الجزيرة الخضراء عام 1906 نقطة تحول في الصدوع في سلام بسمارك .كان الهدف من الاجتماع وجهاً لوجه بين ريموند بوانكاريه الفرنسي والسير إدوارد جراي البريطاني إعادة تأكيد الوفاق الودي الذي تم حله بعد فشل الأزمة المغربية الأولى عام 1905 .فشل بوانكاريه في تأمين وضع المشارك الرئيسي في الأزمة المغربية الثانية من برلين .وافقت كل من فرنسا وألمانيا على مناطق النفوذ الإسباني في الريف والصحراء الغربية، لكن الإمبراطوريتين لم تحققا طموحاتهما الكاملة إلا في أعقاب الحرب العالمية الأولى .وفي نهاية المطاف، نجح بوانكاريه في توسيع نطاق امتيازات الحفلات الموسيقية لعام ١٨٤٥ لتشمل المغرب، وهو موقع بالغ الأهمية لفرنسا .وتحت رعاية بريطانيا، سهّلت .ألمانيا الحماية الفرنسية مقابل امتيازات سياسية واقتصادية خاصة. في عام أزمة أ(Bidwell, 1973, p. 45)غادير التاريخي، الذي بدأ عام ١٩١١، خطت فرنسا وإسبانيا خطوةً مهمةً للأمام بإبرام اتفاقية (Bebel-Aguilera) بيبيل-أغيليرا، وهي اتفاقيةٌ حاسمةٌ سعت إسبانيا جاهدةً لتحقيقها منذ مطلع القرن العشرين .وقد رسّخت هذه المعاهدة المهمة فعليًا إنهاء آخر منطقة نفوذ اقتصادي حصري متبقية في المغرب، وحصلت

في نهاية المطاف على اعتراف إداري رسمي في نوفمبر ١٩١٢ .وقد مثّلت الشروط والأحكام الواردة في معاهدة فاس لعام ١٩١٢ لحظةً محوريةً في تاريخ المغرب، حيث انتقلت البلاد إلى محمية فرنسية، متخليةً بذلك عن وضعها السابق كدولة مستقلة ذات سيادة .وقد بُنيت هذه المعاهدة على الإطار الذي أرساه قانون الجزيرة الخضراء، وتضمنت عناصر من مسودة الاتفاقية الفرنسية الإسبانية التي نوقشت في يونيو ١٩١٢ .ونصّت المعاهدة تحديدًا على بقاء القوات العسكرية الفرنسية خارج المناطق المحددة التي شكلت المحمية الإسبانية الواقعة في شمال وجنوب المغرب. وقّع السلطان عبد الحفيظ المعاهدة في نهاية المطاف بعد فراره من طنجة، إثر فقدان النظام الملكي السيطرة على المدينة الساحلية بشكل كبير ومن الجوانب البارزة في ديباجة المعاهدة تأكيد حق السلطان الأصيل في حكم البلاد بصفته حاكمًا لها، وحقّه في الحصول على الإيرادات الناتجة عنها .بالتزامن مع إنشاء هذه الحماية، مُنحت فرنسا سلطة نشر قواتها في المغرب بهدف رئيسي هو الحفاظ على الأمن والاستقرار العام .علاوة على ذلك، التزمت الحكومة الفرنسية بتقديم جزية سنوية للسلطان، لضمان تلبية احتياجاته وتوفير ما يكفي من احتياجات حاشيته الملكية .ورغم احتفاظ عبد الحفيظ بالسيادة الرسمية، اقتصر وجوده إلى حد كبير على القصر، مما يُظهر القيود المفروضة على سلطته .في إطار الحماية، كان المغرب يعمل تحت إشراف دولي، ورغم الخطابات الكثيرة الداعية إلى استقلال المغرب، إلا أن الواقع كان أن البلاد كانت تُدار وتُسيطر عليها فعليًا السلطات الفرنسية، التي فرضت حكمها على الشعب المغربي . وقد شملت الحماية (Perez-Garcia, 2006, pp. 435-448) الفرنسية المنطقة الوسطى بالمغرب والذي سيطرت عليه فرنسا بموجب معاهدة فاس التي قسمت المغرب بموجبها إلى ثلاث محميات:

- المنطقة الشمالية والمنطقة الصحراوية في الجنوب تحت الحماية الإسبانية؛
- المنطقة الوسطى تحت الحماية الفرنسية؛
- مدينة طنجة الخاضعة لحماية دولية بين فرنسا وإنجلترا وألمانيا وإسبانيا.

ثانيا: مصالح إسبانيا ونفوذهاامتدت مصالح إسبانيا في المغرب إلى ما هو أبعد من مجرد الطموحات الإقليمية؛ فقد شملت أيضًا السعي إلى النفوذ على مناطق مهمة مثل الحسنية الغربية والسعي للحصول على امتيازات تجارية محتملة في مختلف أنحاء البلاد .وقد تعقد هذا النهج متعدد الأوجه للشؤون المغربية بسبب العمليات السرية الفرنسية التي أجريت داخل المكاتب الإدارية المغربية .كانت هذه العمليات تهدف استراتيجيًا إلى ردع أي دعم علني أو سري لتمرد الريف المستمر، مما أدى إلى إدخال تعقيدات إضافية في موقف مدريد الهش أصلاً في .المنطقة (Benitez, p. 66) دعا الدبلوماسي الإسباني برناردو مارين، الذي كان متمركزًا في مدينة طنجة المهمة، بشكل استباقي إلى نقل خط المواجهة الرئيسي للصراع إلى منطقة الحسنية الغربية الأقل تنازعًا، والتي تقع خارج النطاق العسكري المباشر للقوات الفرنسية .وشملت المبررات المقدمة لهذا المحور الاستراتيجي غيابًا ملحوظًا للمطالبات الإقليمية الإسبانية داخل هذه المنطقة بالذات، إلى جانب الاعتراف بهيمنة قبيلة الريف الصحراوية في هذه المناطق .كان يُنظر إلى هذه القبيلة على أنها أقل تهديدًا نسبيًا للاستقرار الذي سعت إسبانيا إلى الحفاظ عليه في منطقة الريف الشرقي. في ظل هذه الظروف الصعبة، نُقلت القوات الإسبانية في نهاية المطاف من قاعدتها في مليلية إلى غرب الحسانية لتتماشى بشكل أفضل مع الأهداف الاستراتيجية الجديدة .في غضون ذلك، واصلت السلطات الفرنسية جهودها الحثيثة والدؤوبة لحماية مدينة طنجة الحيوية وتأكيد مطالبها في جميع أنحاء المنطقة، مما زاد من تشابك المصالح الجيوسياسية لإسبانيا وفرنسا في المغرب .يُظهر التوازن الدقيق للقوة والنفوذ في المغرب خلال هذه الفترة العلاقة المعقدة بين الطموحات الاستعمارية وواقع الحكم المحلي والمقاومة .(Molina & DE Larramendi, 2018, pp. 91-101) (Goikolea-Amiano, 2018, p. 95) **ثالثا: الأهداف الاستراتيجية لبريطانيا**ارتبط اهتمام بريطانيا الرئيسي بالمغرب، بلا شك بموقعها الاستراتيجي على بوابات البحر الأبيض المتوسط الأساسية، وقربها من الطرف الجنوبي لشبه الجزيرة الأيبيرية، بالإضافة إلى منطقة جبل طارق ذات الأهمية الحاسمة .أدت المحاولات العديدة لفرض سيطرتها على الساحل الشمالي لأفريقيا إلى إنشاء مستعمرات فرنسية وإسبانية وإيطالية في هذه المنطقة المحورية .دعمت بريطانيا إسبانيا بشكل ملحوظ، وذلك أساسًا لضمان قدرتها على مواجهة أي أعمال عدائية من جانب فرنسا في المنطقة بفعالية .بالإضافة إلى ذلك، كانت بريطانيا حريصة على منع أي استياء عربي محتمل قد ينشأ بسبب وجود جبل طارق، والذي قد يصبح مشكلة إذا سيطرت قوة أوروبية أخرى على المضائق .أبرز هذا النهج الدبلوماسي الحذر رغبة بريطانيا في الحفاظ على الاستقرار مع حماية مصالحها الاستراتيجية في المنطقة كان احتمال تعدّي قوى أوروبية أخرى على المصالح البريطانية (Sharman, 2021, p. 23) .الحيوية في المغرب مصدر قلق بالغ لحكومة الولايات المتحدة، مما أدى إلى تصاعد مستويات القلق واليقظة .ونتيجةً لذلك، وحتى أواخر القرن الماضي، استقطبت المفاوضات الثنائية المتعلقة بالمغرب اهتمامًا بالغًا ليس فقط من قِبَل مختلف الدول الأوروبية، بل أيضًا من قِبَل العديد من الدول غير الأوروبية .كانت ديناميكيات هذه المناقشات المعقدة بالغة التعقيد، وتأثرت بشدة بتباين المصالح والطموحات والأولويات الاستراتيجية

للأطراف المتعددة المشاركة في هذه المفاوضات .ولعبت عوامل مثل السعي وراء الفرص الاقتصادية، وتطبيق الاستراتيجيات الجيوسياسية، وثقل الروابط التاريخية، أدوارًا مهمة في تشكيل نتائج هذه التفاعلات الحيوية .ومع تكشّف هذه الديناميكيات، سلّطت الضوء على التنافس الأوسع على النفوذ في المنطقة، مع إدراك أصحاب المصلحة التام لتداعيات أفعالهم على كلٍّ من السكان المحليين والعلاقات الدولية .(Gazzotti, Immigration nation;Aid control and border polities i Morocco, 2021, p. 16)

رابعا: آليات التحكم الأوربي والتدخل العسكري في المغرب وضعت اتفاقيات مدريد لعام ١٨٨٠ آليات رسمية للسيطرة على المغرب من خلال التدخل العسكري والاستغلال الاقتصادي والهيمنة السياسية .أنشأت إسبانيا محكمة عسكرية لفرض النظام، وأشرفت على أنشطة الاستيراد والتصدير، مع الحفاظ على حامية عسكرية للإشراف على التجارة .في غضون ذلك، ضمنت بريطانيا حقوقًا حصرية للملاحة والإقامة لرعاياها داخل موانئ المغرب .راقبت وأدارت هيئة إشراف مشتركة من الأدميرالية – تضم ضباطًا بحريين فرنسيين وإسبان وبريطانيين – التجارة الخارجية للمغرب، مع التركيز بشكل خاص على حماية المواطنين والأنشطة البحرية .هدفت آليات الرقابة هذه إلى ترسيخ النفوذ الأوروبي مع الحفاظ على السيادة الاسمية للسلطان واستقلاله الذاتي الاسمي. .(Goikolea-Amiano, 2018, p. 77)و من أجل ضمان سيطرتها على المغرب، أنشأت القوى الاستعمارية الأوروبية العديد من الآليات العسكرية والسياسية والاقتصادية من اجل فرض السيطرة على الأراضي المغربية , اذ سعت الى فُرض جزء كبير من هذه الآليات المعقدة رسميًا من خلال الاتفاقيات الرئيسية الثلاث التي حافظت على الاستراتيجية الثنائية القائمة – مدريد)1880(، والجزيرة الخضراء)1906(، وفاس وفي سياق هذه المعاهدات المهمة، اتفقت دول فرنسا وبريطانيا وإسبانيا وألمانيا مجتمعةً على التنازل عن امتيازاتها الخارجية داخل .(1912) حدود البلاد، وفي الوقت نفسه، صاغت رسميًا حقوقها في نشر قواتها على الأرض .وأدى هذا التغيير في تنظيم السلطة، في الواقع، إلى إطالة .أمد الاحتلال الإسباني للمناطق الشمالية من المغرب إلى ما بعد انتهاء الحرب الإسبانية المغربية، التي استمرت من عام 1859 إلى عام 1862 وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى، ظهرت سلسلة من الاتفاقيات الدبلوماسية الجديدة، مما أدخل آليات رقابة أكثر صرامة على مختلف الأراضي .المعنية، مما يعكس المشهد الجيوسياسي سريع التطور في تلك الحقبة وتداعياته على العلاقات الدولية المستقبلية في المنطقة (Ferrero & Morone, 2021, p. 85) شملت العناصر الأساسية التي شكلت أساس السيطرة وجودًا عسكريًا قويًا، نُشر بشكل استراتيجي للحفاظ على النظام وقمع أي شكل من أشكال المعارضة .لم تكن هذه القوة العسكرية مجرد لفتة رمزية؛ بل كانت تهدف إلى بث الخوف وضمان الامتثال بين .السكان المحليين .بالتزامن مع هذه القوة العسكرية، نشأت احتكارات اقتصادية صارمة وصارمة، تسيطر فعليًا على طرق التجارة والموارد الأساسية .أتاحت هذه الاحتكارات إحكام قبضتها على الاقتصاد، مما قلل، إن وُجد، من فرص ازدهار رواد الأعمال أو الشركات المحلية بشكل مستقل علاوة على ذلك، أصبح إنشاء كارتل سياسي ذي نفوذ كبير آلية محورية للحكم، يمارس نفوذًا كبيرًا على الشؤون العامة والقرارات التي تؤثر على الحياة اليومية للمواطنين.. (درويشة، ٢٠٢٥، صفحة ١٢) ،سيطر السلطان بشكل أساسي على هذا الكارتل، وهو فرد وجد نفسه، مع مرور الوقت في وضع جعله مجرد دمية في يد الحماية الفرنسية المتزايدة النفوذ والسلطة .قلصت تعقيدات هذه العلاقة من سلطته لدرجة أنه أصبح عاجزًا عن اتخاذ قرارات مستقلة حقًا تعكس مصالح شعبه .مع تحول ديناميكيات السلطة بشكل كبير، كان هناك إخضاع كامل للحكم المحلي والهياكل المجتمعية التي كانت توفر في السابق قدرًا من الاستقلالية للسلطان ومستشاريه .عانى السكان المحليون من فقدان عميق للوكالة في حكمهم .الخاص، مما أدى إلى خيبة أمل واضطرابات واسعة النطاق (Dahl & Gates, 2023, p. 25). و كانت نتيجة هذا التحول سلطة مركزية طغت بشكل كبير على الأدوار القيادية التقليدية وأنشأت نظامًا هرميًا جديدًا، حيث كانت لمصالح المحمية الأسبقية على احتياجات وتطلعات السكان المحليين .لم يهمش هذا النظام الجديد القيادة المحلية فحسب، بل مزق أيضًا النسيج الاجتماعي، مما أدى إلى مزيد من التعقيدات في العلاقة بين المحكومين وحكامهم .في أعقاب هذه التغييرات، استمرت الآثار المتبقية للنفوذ الاستعماري في تشكيل المشهد السياسي، مما أدى إلى .توترات وصراعات دائمة من شأنها أن تؤثر على الأجيال القادمة (Aldrich, 2021, pp. 370-378)

خامسا: الاستغلال الاقتصادي والاتفاقيات التجارية في عام ١٩٠٦، أفضى مؤتمر الجزيرة الخضراء إلى اعتماد قانون الجزيرة الخضراء، الذي أرسى أسس العديد من الاتفاقيات الثنائية التي تضمن رسميًا تدويل المغرب .وأرست هذه المعاهدات إطارًا تنظيميًا مارست من خلاله عدة قوى أوروبية سيطرة واسعة على البلاد .وتقاسمت فرنسا وإسبانيا السيطرة العسكرية، وأدارتا بنك الدولة المغربي .وجسدت الاتفاقيات الرئيسية – معاهدة مدريد)١٨٨٠(، وقانون الجزيرة الخضراء)١٩٠٦(، ومعاهدة فاس)١٩١٢ (– آليات سيطرة عززت الوجود والنفوذ الدوليين، مما مكّن القوى الأوروبية من تعزيز نفوذها، وإقصاء .منافسيها، وتوسيع نطاق نفوذها(التازي، ١٩٩٠، صفحة ١٢٩)أنشأ قانون الجزيرة الخضراء عددًا من آليات التحكم المهمة التي سيكون لها آثار دائمة على المنطقة .عسكريًا، أذن رسميًا لفرنسا بنشر قوتها الاستكشافية الكبيرة المكونة من 56000 جندي في المنطقة، مما عزز وجودها

وسلطتها .اقتصاديًا، تم تكليف المغرب بتقديم قروض إلى البنك الثلاثي، وهي مؤسسة مالية تحت سيطرة ونفوذ كل من فرنسا وإسبانيا .من منظور سياسي، تم تشكيل حلقة حاسمة تضم شخصيات رئيسية مثل السلطان والمخزن وأفراد من عائلة شريفة، والتي وضعت معًا الأسس المؤسسية .اللازمة لما سيتطور حتماً إلى حماية فرنسية على المغرب (التازي، ١٩٩٠، صفحة ١٣٠) كانت المساعدة المقدمة للمغرب مصحوبة بإصرار واضح وصريح على أن المغرب يجب أن يفي بالتزاماته المالية تجاه دائنيه الأجانب؛ قوبل الفشل أو عدم القدرة على الوفاء بهذه الالتزامات بشكل ينذر بالسوء بتهديدات بفقدان محتمل للسيادة .تركز النفوذ في المنطقة استراتيجيًا حول الجزائر وغرب إفريقيا وتونس، مما شكل المشهد السياسي (Achy & Hassani, 2005, pp. 11–16) .والعلاقات الدولية لشمال إفريقيا خلال تلك الحقبة. كما تبنت القوى الأوروبية برنامجًا منهجيًا ومنسقًا على نطاق واسع، صُمم خصيصًا لتوسيع نفوذها الهائل على المغرب وتوسيعه بشكل كبير .واستخدمت أساليب متعددة، شملت التدخل العسكري، والتغلغل الاقتصادي، والتلاعب السياسي المعقد لتحقيق أهدافها الاستعمارية .وقد حظيت هذه الإجراءات بالموافقة والتصديق والشرعية بدقة متناهية من خلال سلسلة من المعاهدات، أبرزها معاهدات مدريد والجزيرة الخضراء وفاس، والتي وفرت مجتمعة إطارًا سهّل طموحاتها الاستعمارية العدوانية .وكنتيجة مباشرة وفورية لهذه الاستراتيجية الاستعمارية العدوانية، قلّصت واردات المنتجات الأوروبية المختلفة تدريجيًا ولكن بثبات الاستقلال الاقتصادي الذي تمتعت به السلطنة طويلًا .وبالتالي، قوّض هذا التراجع الصناعات المحلية وعطّل الممارسات التجارية التقليدية .التي لطالما شكلت العمود الفقري للتجارة المغربية والاستقرار الاقتصادي (Gazzotti & Jimenez Alvarez, A European externalisation strategy? A transnational perspective on aid border regimes and the EU trust fund for Africa in Morocco in strategies in Europe, 2023, pp. 19–23) في غضون ذلك، ضمن تنصيب قيادة عميلة مُدبّرة بعناية، مدعومة بتناغم من جيش شديد الولاء والانضباط، استمرار نظامٍ كان مُؤيّدًا بشكل واضح للوجود الاستعماري المستمر في المنطقة، مما سمح للقوى الأجنبية بالتلاعب بالديناميكيات المحلية لمصلحتها .وقد أثّر تضافر هذه العوامل المترابطة والعميقة التأثير تأثيرًا بالغًا على سيادة الشعب المغربي وحقّه في تقرير مصيره .وقد أدى ذلك إلى وضعٍ تضاءل فيه تأثيره بشكل كبير، وأصبحت قدرته على تشكيل مصيره مُقيّدة ومُقلّصة بشكل متزايد مع (Ferrero & Morone, 2021, pp. 16–31) .مرور الوقت، مما أدى في النهاية إلى فقدان السيطرة على أراضيه وموارده

المبحث الرابع: تأثير الاتفاقيات الأوروبية على السيادة المغربية

كانت الترتيبات التي تم التوصل إليها خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حاسمة في تمكين دول مثل فرنسا وإسبانيا وبريطانيا ،العظمى من تأمين مواقع مفيدة بشكل كبير في المغرب، وكل ذلك مع احترام سيادة الأمة ظاهريًا .وفي ظل هذا المشهد الجيوسياسي المعقد منحت اتفاقية مدريد لعام 1880 القوى الأوروبية امتيازات بحرية واسعة النطاق من شأنها أن تسمح لها بممارسة نفوذ كبير على المياه المغربية وطرق التجارة .بالإضافة إلى ذلك، لعبت معاهدة الجزيرة الخضراء في عام 1906 دورًا محوريًا في تعزيز الهيمنة الفرنسية والإسبانية في المنطقة، ولا سيما من خلال إنشاء أنظمة مصرفية وشرطية جديدة أدت إلى دمج المغرب بشكل أكبر في الأطر الاقتصادية الأوروبية .وقد شكلت (Idrissi, 2024, pp. 11–43) .هذه المعاهدة منعطفًا حاسمًا في ديناميكيات السيطرة في المنطقة، مما مهد الطريق لزيادة التدخل وذهبت معاهدة فاس في عام 1912 إلى حد تعيين المغرب رسميًا كمحمية فرنسية، وهي خطوة أكدت على التغييرات الجذرية التي تحدث في .المنطقة .كُلِّف مقيم عام فرنسي بالإشراف على الشؤون الإدارية والتجارية للمغرب وتوجيهها، مما وضع البلاد فعليًا تحت النفوذ الفرنسي المباشر إلى جانب هذه الترتيبات، ضمنت اتفاقيات تكميلية في الوقت نفسه سيطرة إسبانيا على القطاع الشمالي من الأراضي المغربية، مما أدى إلى وضعية حماية مزدوجة .ومن خلال الحفاظ على مظهر السيادة، سُمح للسلطان بالاحتفاظ بالمفهوم النظري للسلطة العليا، إلا أنه عمليًا، قُيّدت سلطته بشكل كبير وخضعت لرقابة أوروبية صارمة .ورغم هذا المظهر، اختفى الاستقلال السياسي داخل المغرب بشكل شبه كامل، حيث واجه السكان المحليون قمعًا مستمرًا في شكل معارضة وطنية واسعة النطاق، بما في ذلك الاغتيالات والتمردات ضد السلطات الاستعمارية .سلّطت حركات المقاومة ضد الهيمنة الأجنبية الضوء على السخط المتزايد بين الشعب المغربي، إلا أن القوى الأوروبية ظلت حازمة في استراتيجياتها للسيطرة .اعتبرت كل من وزارة الداخلية ووزارة الخارجية في القوى الاستعمارية المعنية المغرب المصدر الرئيسي للعديد من المشاكل والتحديات عبر الأطلسي، مما يشير إلى علاقة معقدة ومضطربة في كثير من الأحيان، شابتها الصراعات وقضايا السيطرة .يكشف هذا السياق التاريخي (Znaien, 2022, p. 6) .عن الديناميكيات المعقدة للاستعمار والمقاومة وتداعيات التدخل الأوروبي في المغرب خلال هذه الفترة

أولا: .فقدان الاستقلاليةانتهت سيادة الإمبراطورية العثمانية بعد معاهدة مدريد عام 1880، مما مثل تحولًا كبيرًا في ديناميكيات القوة في المنطقة كانت الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها القوى الأوروبية لاحقًا بمثابة استجابة إلى حد كبير للموقع الاستراتيجي للمغرب، مما مكّن ثلاثيًا فريدًا من

نوعه)فرنسي–إسباني–بربري (من الهيمنة على المشهد .لم تكن هذه الاتفاقيات مجرد إجراءات شكلية؛ بل تضمنت أحكامًا محددة منحت المتعاقدين القدرة على فرض أساليبهم الخاصة لضمان تنفيذ العقود .وشمل ذلك آليات مصممة لتسهيل استخراج الفوائد التي وعدت بها أو ضمنتها شروط الاتفاقيات .وبالتالي، تعكس هذه العقود سلسلة من الآليات الاستراتيجية المصممة عمدًا لفرض نسب عسكرية واقتصادية وسياسية للسيطرة على المغرب .(Gazzotti, Terrain of contestation; complicating the role of aid in border diplomacy between Europe and Morocco;International political sociology, 2022, pp. 13–18)

علاوة على ذلك، بالإضافة إلى الحامية العسكرية للنقاط المحتلة، سارت السيطرة الاقتصادية الشاملة والاستغلال جنبًا إلى جنب، متشابكين بعمق مع ترسيخ المؤسسات الإدارية والسياسية للمملكة .بلغ هذا ذروته بتعيين ممثل فرنسي لدى السلطان، مما أدى إلى تغيير جذري في ديناميكيات القوة داخل المملكة نفسها .أثار هذا الوضع ظروف التمرد والمقاومة، حيث احتشدت جماعات داخل المغرب ضد التعديات على استقلاليتها كانت الأحكام التي تنظم بيع السلع والأسلحة من فرنسا إلى المغرب تهدف على وجه التحديد إلى عرقلة أي تدخل دولي محتمل يسعى إلى منع ،استمرار الصراع .وقد تم تكرار هذه الأحكام في مناسبات متعددة، مؤكدة أنها مدعومة بقوة في ظل المصالح العليا لإسبانيا وبريطانيا العظمى .والتي تعمل بدرجات متفاوتة من التعاون مع السلطات الفرنسية الموجودة في المنطقة (Karuka, 2021, p. 25)

أدى هذا الوضع أيضًا إلى امتداده إلى الجزائر المجاورة وأجزاء أخرى من شمال إفريقيا، الأمر الذي تعقد بسبب الدور الغامض الذي لعبته الولايات المتحدة في هذه الدراما الجيوسياسية .وجدت الولايات المتحدة نفسها نازحة بسبب المصالح الاستعمارية القوية للقوى الأوروبية، ودخلت مرحلة من المشاركة الحذرة التي لم تنطوي على تدخل مباشر .هناك سؤالٌ حاسمٌ لا يزال دون إجابة، وهو ما إذا كان التغلغل الاقتصادي الأمريكي في المغرب ليزدهر لو أن السياسة الشاملة تجاه المنطقة استندت إلى أسسٍ مختلفة .ولا يزال هذا السؤال يثير تكهناتٍ ونقاشاتٍ تاريخيةً بين الباحثين الذين يتأملون في شبكة النفوذ الاستعماري المعقدة التي اتسمت بها أواخر القرن التاسع عشر. (Goikolea–Amiano, 2018, p. 63)

ثانيا: المقاومة والتمردأدى فقدان الاستقلال المستمر والمتواصل، إلى جانب التدخل الخارجي خلال أواخر القرن التاسع عشر، إلى اندلاع اضطرابات شعبية واسعة النطاق ومقاومة عسكرية واسعة النطاق في جميع أنحاء المغرب .وقد عبّرت هذه الانتفاضات بوضوح عن رفض واسع وعميق للترتيبات المختلفة التي فرضتها القوى الأجنبية، مما أدى في النهاية إلى مواجهة حاسمة وهامة بين الدول الأوروبية والدولة المغربية نفسها .وقد مثّلت هذه الفترة لحظة حاسمة في تاريخ المغرب، حيث اشتدّ الصراع ضد الهيمنة الأجنبية، مما عكس شعورًا متزايدًا بالهوية الوطنية والمقاومة لدى الشعب المغربي في سعيه لإصلاح شامل للحوكمة الخارجية في المنطقة، اتخذ .(Goikolea–Amiano, 2018, p. 75)

السلطان عبد العزيز في نهاية المطاف قرارًا هامًا ومصيريًا بالتنازل عن العرش لأخيه عبد الحفيظ .إلا أن اعتلاء الأخير العرش كان مشروطًا بتعهد محدد بوقف جميع أشكال الانخراط فيما يُطلق عليه الأوروبيون عادةً "اللجان الدولية ."وشمل ذلك أيضًا التزامًا راسخًا بتفكيك نظام "العصابات القبلية"، الذي كان عاملًا رئيسيًا في الحفاظ على الوضع الراهن الذي ترسخ بعمق في النسيج السياسي للمنطقة لفترة طويلة .وقد أدى تفكيك هذا النظام في النهاية إلى تهيئة مناخ أكثر ملاءمة لإنفاذ مختلف الاتفاقيات الثنائية في جميع أنحاء غرب المغرب .وهكذا، مثّلت الفترة الانتقالية تغييرًا محوريًا وتحوّليًا في المشهد السياسي للمنطقة، بهدف تعزيز هياكل الحوكمة وبناء علاقات أفضل بكثير مع القوى الأوروبية، التي كانت متوترة تاريخيًا .كانت هذه الديناميكية الجديدة حاسمة في تشكيل التفاعلات المستقبلية وإنشاء إطار جديد للمشاركة الدبلوماسية من شأنه أن يفيد المنطقة بشكل كبير في السنوات القادمة، وتشجيع التعاون المتبادل والتفاهم الذي يمكن أن يمهد الطريق لمزيد من التنمية والاستقرار .(Hasnaoui, 2024, p. 24)

ثالثا: ردود الفعل والاستجابات الدولية في 7 مارس 1879، توصلت الولايات المتحدة والمغرب إلى اتفاق لتمديد الحقوق التجارية التي يتمتع بها الأمريكيون داخل الحدود المغربية لعقد إضافي .وكان لهذا القرار أهمية بالنسبة للمصالح الأمريكية .وقد انخفض التباين في استعداد القوى الأوروبية المختلفة للدخول في اتفاقيات مماثلة، والذي كان واضحًا تمامًا في البداية، بشكل كبير في أعقاب مؤتمر مدريد عام 1880. وفي ذلك المؤتمر المحوري، وقعت فرنسا وإسبانيا اتفاقيات منفصلة غيرت علاقاتهما مع المغرب .وفي غضون ذلك، اتخذت الحكومة البريطانية قرارًا أحاديًا بتمديد موقفها المواتي في 5 سبتمبر 1883؛ وكانت هذه خطوة استراتيجية تجنبت الحاجة إلى الدخول في تعقيدات اتفاقية جديدة .من ناحية أخرى، قدمت إسبانيا مرارًا وتكرارًا طلبات رسمية لتوسيع مزاياها داخل المغرب، مما يدل على رغبتها في تعزيز موطئ قدمها .ومع ذلك، واجهت هذه المفاوضات طريقًا مسدودًا استمر، تاركًا الوضع دون حل حتى بداية مرحلة جديدة من التنافس والتنافس .بدأت هذه المرحلة الجديدة بمؤتمر الجزيرة الخضراء الذي عقد في يناير 1906، والذي كان يهدف إلى معالجة التوترات المتزايدة والتحالفات المتغيرة في المنطقة تشير هذه التطورات المهمة إلى أنه بحلول عام ١٩١٢، كانت القوى الأوروبية قد اعترفت علنًا (Goikolea–Amiano, 2018, p. 88)

بسيادتها الكاملة على الأراضي المغربية .ويشير هذا الوضع بوضوح إلى أن الديناميكيات الدولية في ذلك الوقت لم تكن بمثابة العوامل الداعمة لثورة(الحفيظية) التي اندلعت خلال عامي ١٩٠٨ و١٩٠٩ .فقد اعتبرت غالبية هذه القوى الأوروبية، باستثناء إسبانيا، الحملة الصحفية التي قادها معارضو السلطان، إلى جانب العديد من المغاربة، تشهيرية للغاية في ضوء نفوذهم المكتسب حديثًا في المنطقة .علاوة على ذلك، حتى أولئك الأفراد الذين كانوا جزءًا من حاشية السلطان المقربة والذين أظهروا مقاومة للتعدي الأجنبي لم يدعموا أو يتسامحوا مع الأعمال العنيفة التي وقعت قبل عودته النهائية إلى فاس .وقد جاء في مذكرة احتجاج رسمية صادرة عن سفارة مدريد أن "جميع الوكلاء الرسميين يتفقون على التأكيد على أن العلاقات بين الصحافة الأجنبية والدعاية المناهضة للجزيرة الخضراء قد انتهت بالانفجارات المؤسفة "التي أعقبت هذه الأحداث، مما .يسلط الضوء على المخاوف الخطيرة التي أعرب عنها كبار الشخصيات الأجنبية بشأن الوضع المتطور (التازي، ١٩٩٠، صفحة ١١٩)

رابعا: دور الولايات المتحدة و ردود فعل القوى الاوربية الاخرى لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورًا هامًا في الأحداث السابقة .لم تكن تحركات القوى الأوروبية الأخرى تهدف إلى الحصول على حصة مسيطرة في المغرب، بل إلى رد فعل عنيف ضد الهيمنة الفرنسية .سعت بريطانيا إلى كبح الطموحات الفرنسية من خلال بناء علاقة تجارية وثيقة مع السلطنة، بينما بحثت ألمانيا عن منفذ لإمكانياتها الصناعية المتنامية من خلال ،تطوير مرافق الموانئ والبنية التحتية .وسعت إيطاليا إلى الحصول على امتيازات في محاولة للحد من نفوذ إسبانيا، منافستها الإقليمية.ومع ذلك أثار هذا التقارب مع مختلف القوى الأوروبية مستوى معينًا من القلق والانزعاج في واشنطن، بشأن منطقة كرّست سابقًا جهودًا وموارد كبيرة لموازنة .الصفقات والنفوذ الاستعماري لذا، كانت الصداقة التي أُقيمت مع المغرب ذات أهمية فريدة واستثنائية، إذ (Girault, 2021, pp. 13–16) مثّلت الدولة الوحيدة التي أبرمت معها الولايات المتحدة معاهدةً بارزة وفريدة من نوعها .ومع ذلك، في بيئة كانت القوى الأوروبية تكافح فيها بنشاط لفتح علاقات تجارية وإبرام اتفاقيات تجارية مفيدة مع السلطنة، بدا أن الكثير من المساعدات التي قدمتها واشنطن محسوبة في المقام الأول للحفاظ على النفوذ والوجود الأوروبيين الناشئين في المنطقة ودعمهما .علاوة على ذلك، ومع تطور هذه الديناميكيات، لم تعكس الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة التزامها تجاه المغرب فحسب، بل أبرزت أيضًا تعقيدات موازنة العلاقات الدولية وسط تيارات القوة المتغيرة، حيث غالبًا .ما تشابكت المنافسة والدبلوماسية لتشكيل المشهد الجيوسياسي بطرق عميقة ردّت قوى أوروبية أخرى على توسّع (Yousfi, 2014, p. 35) نفوذ فرنسا في المغرب بإبرام اتفاقيات ثنائية موازية صُممت لحماية مصالحها .فبينما سعت إسبانيا إلى الحفاظ على مزاياها التقليدية على طول .ساحل البحر الأبيض المتوسط، وتوسّعت مصالحها في عمق الصحراء الجنوبية، أبدت بريطانيا وألمانيا تفضيلًا واضحًا للمناطق النائية التقليدية وركزتا تحديدًا على المصالح التجارية في المناطق الغربية المحيطة بأكادير، والتي كانت بالغة الأهمية .حاولت السلطنة المغربية، في ظلّ هذه الضغوط الخارجية المتزايدة، موازنة هذه التأثيرات بفعالية من خلال تقديم تنازلات متنوعة والمناورات لدفع الأوروبيين إلى حالة من التنافس فيما .بينهم كانت استراتيجية السلطان راسخة، إذ مارست القوى الخارجية نفوذًا دبلوماسيًا وعسكريًا واقتصاديًا كبيرًا (Abourabi, 2022, p. 13) افتقرت إليه المنطقة نفسها بشكل أساسي .ورغم هذه الضغوط، عادت التنافسات الإقليمية بين القوى الأوروبية إلى الواجهة، لا سيما وأن السيادة كانت بيد السلطان .وظلّت بريطانيا، على وجه الخصوص، حذرة ومتحفظة بشأن طرق الوصول ذات الأهمية الاستراتيجية إلى الهند ومستعمرتها المؤثرة مصر .عارضت أي نفوذ أجنبي قد يهدد قناة كيب تاون–السويس الحيوية، والتي كانت حيوية لطرقها التجارية والعسكرية .من ناحية ،أخرى، اعتمد نفوذ ألمانيا المتردد على العالم الناطق بالألمانية والقارة الأوروبية عمومًا بشكل كبير على إظهار قوتها ومكانتها الإمبريالية .لذلك مع ظهور الفرص والمصالح بوضوح مع مطلع القرن العشرين، برز المغرب كمرشح طبيعي لطموحاتهم، مما أدى إلى صراع مصالح حتمي بين .هذه القوى العظمى (Goikolea-Amiano, 2018, p. 72)

خامسا: التداعيات الثقافية والاجتماعية وحركة المقاومة رسّخت الأحداث اللاحقة النفوذ الأوروبي في المغرب ورسّخته .أدى إنشاء نظام الحماية إلى زيادة ملحوظة في الهجرة الأوروبية واسعة النطاق، مما أدى إلى إنشاء مدن استعمارية منفصلة ومتميزة، لم تكن متصلة بالمراكز ،الحضرية القائمة إلا عبر البنية التحتية للسكك الحديدية – وهو وضع لا يزال واضحًا ومستمرًا حتى يومنا هذا .خلال حرب الريف المضطربة استخدم الجيش الفرنسي سلسلة من الإجراءات المتطرفة، والتي غالبًا ما كانت وحشية، بما في ذلك القصف الجوي المدمر، بالإضافة إلى النشر المدروس للأسلحة الكيميائية من قبل السرية الخاصة، في محاولة لقمع حركات المقاومة المحلية .عكست هذه الأعمال العدوانية نمطًا أوسع وأكثر إثارة للقلق من تصاعد العنف طوال الفترة الاستعمارية، مما أظهر المدى الذي وصلت إليه القوى الاستعمارية للحفاظ على هيمنتها وسيطرتها .على المنطقة – "بدأ التقسيم الثنائي الذي ساد في القرن السابع عشر بين "بلاد المخزن "و"بلاد السيبة (Gnedash, 2018, pp. 17–23) والذي كان يُميز فعليًا الأراضي الخاضعة لسيطرة السلطان المباشرة عن المناطق التي تحكمها قبائل مستقلة – يفقد أهميته تدريجيًا خلال القرن

التاسع عشر .وقد حدث هذا التحول الملحوظ مع توسع "المخزن "بشكل منهجي في نفوذه وسلطته ليشمل كامل البلاد، مما قلّص الفوارق التي كانت تُميّز هذه الأراضي المتنوعة بشكل موثوق .ومع تطور المشهد السياسي، برزت آثار هذا التحول بشكل متزايد، مما أدى إلى توحيد الإدارة خلال الفترة(Goikolea-Amiano, 2018, p. 85) .وترسيخ السلطة، مما غيّر التوازن التقليدي القائم سابقًا بين هذين الشكلين من الحكم الممتدة من أواخر القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩١٢، أُبرمت اتفاقيات ثنائية عديدة بين أوروبا والمغرب تضمنت آليات واضحة تهدف إلى فرض السيطرة على المنطقة .وقد أرسى مؤتمر مدريد، الذي عُقد عام ١٨٨٠، في البداية المبدأ المهم المتمثل في مسؤولية السلطان عن ضمان حماية التجارة الحرة – أي التجارة المعفاة من رسوم الاستيراد – ضمن حدود مملكته .وعزز اجتماع إضافي عُقد في الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦ ،هذه الصلاحيات، مكرسًا فعليًا الفقدان الجزئي للسيادة المغربية، وبالتالي زيادة التدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية للبلاد وحوكمتها .وفي النهاية تم تطبيق احتلال عسكري وإداري نهائي للمغرب من خلال توقيع معاهدة فاس عام ١٩١٢، مما مثّل نقطة تحول مهمة في علاقات المغرب مع .أوروبا وحوكمته اللاحقة شكّل التدخل الأوروبي في المغرب جزءًا من صراع أوسع (Molina & DE Larramendi, 2018, pp. 91-101) للسيطرة على أفريقيا خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .قُسِّمت القارة إلى سلسلة من المناطق غير المتنازع عليها من قِبل القوى العظمى نفسها، غالبًا من خلال مؤتمرات دولية بدلًا من المواجهة العسكرية المباشرة .بشكل عام، شكّلت بريطانيا وفرنسا وإسبانيا تحالفًا .فضفاضًا يهدف إلى إحباط الطموحات الألمانية خلال التنافس الشديد الذي نشأ في جميع أنحاء أوروبا في أعقاب الحرب الفرنسية البروسية دعمت بريطانيا في البداية إنشاء محمية فرنسية في المغرب لتجنب تحالف بين الفرنسيين والألمان .كما سعت كل من إسبانيا وإيطاليا إلى .الحصول على تنازلات إقليمية في المغرب، مما سيوسّع إمبراطوريتيهما الاستعماريتين الأفريقيتين القائمتين تكشّف (Simour, 2025, p. 22) الصراع على المغرب في ثلاث مواجهات متمايزة ومتشابكة :مع السلطان الحسن، والأسرة العلوية، وعموم الشعب المغربي .اضطر السلطان الحسن إلى طلب المساعدة من السلطات الفرنسية لقمع تمرد، مما أشار إلى الأثر المدمر للتدخل الأوروبي على الشؤون الداخلية للمغرب .في جميع أنحاء البلاد، ردّت القبائل الأصلية بقوة على إنشاء الحماية الفرنسية، فأطلقت ثورات متكررة، وأثارت مقاومة شعبية للمطالب والتدخلات اتخذت الولايات المتحدة موقفًا حاسمًا في سعيها(Darwish, 2022, pp. 357-363) .الأوروبية الواسعة التي سمحت بها الاتفاقيات الجديدة إلى سلطنة مغربية مستقلة، باعتبارها ركنًا أساسيًا من أجندتها الأوسع نطاقًا في المنطقة .وظل مبدأ حفاظ سلطان المغرب على سيادته الكاملة والمستقلة ركيزةً أساسيةً في السياسة الأمريكية طوال القرن التاسع عشر .وقد دفع تزايد تعديات القوى الأوروبية، بالإضافة إلى المطالبات العلنية .بـ"الباب المفتوح "للأسواق المغربية من ألمانيا، إلى ضرورة مراجعة جديدة للمصالح الأمريكية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا ،اقترح ترتيب مؤتمر الجزيرة الخضراء)1906 (حماية ثلاثية لإسبانيا وفرنسا والمغرب .بعد ذلك بوقت قصير](Dolores, 2017, p. 55) اختلف الفرنسيون مع كل من إسبانيا وبريطانيا حول سلسلة كاملة من القضايا، بما في ذلك قضية تورنو، وهي مؤامرة إسبانية إيطالية ضد المصالح الفرنسية، والتحيز التجاري الفرنسي ضد التجار الإسبان في الدار البيضاء، وتفشي الطاعون الدبلي في مليليه وتشكيل اتفاقية فرنسية ، إسبانية لتقسيم المغرب بين القوتين في يوليو 1907 .وبينما كانت هذه النزاعات لا تزال دون حل في عام 1908، عرضت الولايات المتحدة التوسط لتجديد إطار عمل الجزيرة الخضراء، لكن الاقتراح لم يجد أي دعم من القوى الأوروبية الكبرى .تمثلت السياسة الفرنسية طوال هذه الفترة في ترسيخ ما أصبح منذ عام 1905 فصاعدًا محمية فرنسية كاملة في المغرب .اعتبرت كل من إسبانيا وألمانيا ترتيبات الجزيرة الخضراء غير .مرضية، لكنهما لم تعترضا قط على تقسيم المغرب تحت السيطرة الفرنسية والإسبانية (التازي، ١٩٩٠، صفحة ١١٨) تم تمويل أعمال البناء والتحسين والإدارة في المغرب من قِبل بنوك كريدي فونسييه، وكريدي ليونيه، وبنك كوميرشال إيطاليانا، وهي أكبر ثلاثة مساهمين في بنك الجزيرة الخضراء المغربي .وقد اتخذ بنك الجزائر قرار استخدام هذه البنوك، التي يهيمن عليها الألمان والإيطاليون، دون استشارة المؤسسات الفرنسية المهتمة بالتوسع في المغرب .(Goikolea-Amiano, 2018, p. 65)

الخاتمة:

تعتبر الاتفاقيات الثنائية الأوروبية التي عقدت في في مدريد عام ١٨٨٠، والجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦وفاس عام ١٩١٢ آلياتٍ رسميةً أساسيةً مكّنت فرنسا وإسبانيا، وبدرجةٍ أقل بريطانيا، من فرض سيطرةٍ قويةٍ على أراضي المغرب .وساهمت هذه الاتفاقيات المهمة في ترسيخ ترتيباتٍ سهّلت التدخل العسكري، والاستغلال الاقتصادي، والهيمنة السياسية، التي تطورت بشكلٍ مطردٍ عبر صراعاتٍ سابقة، واحتلالاتٍ واسعة، ومناوراتٍ دبلوماسيةٍ معقدة .ونتيجةً لذلك، مكّنت أوروبا من ممارسة سلطةٍ فعليةٍ على المغرب، على الرغم من وضعه كدولةٍ مستقلةٍ مُعلنة .ومن خلال التفاعل الدقيق بين التسوية التي تم التوصل إليها في مدريد، وما تلاها من قراراتٍ في الجزيرة الخضراء، والشروط المحددة في فاس، أرست أوروبا

فعليًا إطارًا شاملًا ومفصلًا للسيطرة على البلاد .وقد جمعت الاستراتيجية التي اتبعتها القوى الأوروبية بشكلٍ متناغمٍ بين الوجود العسكري المستمر والنفوذ المالي الكبير، وبين التلاعب السياسي الذكي، بهدفٍ محددٍ هو إقصاء القوى العالمية المنافسة الأخرى من المنطقة .أدت هذه المناورة إلى وضع المغرب فعليًا تحت الحماية الفرنسية، التي كانت تُدار، إلى حدٍ ما، من قِبل إسبانيا .قوبل هذا الوضع باحتجاجات واسعة النطاق، وأدى إلى صراع مستمر وتمرد وجدل كبير طوال أوائل القرن العشرين .تُقدم هذه الفترة مثالًا واضحًا على الديناميكيات المعقدة والمثيرة للجدل في كثير من الأحيان للهيمنة الأوروبية التي امتدت إلى ما هو أبعد من حدود الغزو الرسمي، مُبرزةً المناورات الجيوسياسية المعقدة المُستخدمة للحفاظ على السيطرة على أراضٍ مثل المغرب.

المراجع

Abourabi, Y. (2022). Governing A frican migration in Morocco ; the challenge of positive desecuritisation.

Achy, L., & Hassani, A. (2005). The Impact of Liberalizing International Trade of Banking Servicrs in Morocco.

Aldrich, R. (2021). Kingdoms empires and the French Republic; colonisers and indigenous monarchs in the Asia-Pacific History Australia.

Benitez, J. C. (n.d.). The role of Andalusian heritage in the legitimation of the Alaouite dynasty in Morocco;comparative between Hassan II and Mohammed VI.

Bidwell, R. (1973). Morocco under Colonial Rule;French Administration of Tribal Areas1912-1956.

Dahl, M. R., & Gates, S. (2023). Beyond Defection: Dissent Campaign Strategies and Security Force Disloyalty;Mobilization and Democracy.

Darwish, M. A. (2022). The Struggle of Political Forces in Egypt after the Withdrawal of tha French Campaign 1801-1807.

Dolores, J. V. (2017). The spanish Protectorate in Morocco; education and the beginnings of art studies in Tetouan.

Driscoll, E. (2022). Shifting Relations;How Spain and Moroccos Bilateral Relationship Affects Violence at the Border.

Ferrero, F., & Morone, M. (2021). Economic policies in Spanish Morocco and the case of the electric cooperative; A venture for a nationalistic strategy. pp. 16-31.

Gazzotti, L. (2021). Immigration nation;Aid control and border polities i Morocco.

Gazzotti, L. (2022). Terrain of contestation; complicating the role of aid in border diplomacy between Europe and Morocco;International political sociology.

Gazzotti, L., & Jimenez Alvarez, M. G. (2023). A European externalisation strategy? A transnational perspective on aid border regimes and the EU trust fund for Africa in Morocco in strategies in Europe.

Girault, R. (2021). The Impact of the Economic Situation on the Foreign Policy of France 1936-1939.

Gnedash, C. (2018). Colonial Lagacies in Moroccos Urban Spaces Polucues of Modernization and Preservation.

Goikolea-Amiano, I. (2018). Hispano-Moroccan Mimesis in the Spanish War on Tetouan and its Occupation.

Hasnaoui, Y. (2024). The Western Sahara Deadlock Understanding Algerias Role and the Path to Resolution.

Idrissi, A. (2024). Itinerant Diplomatic Precedent; A Spanish Colonial Encounter with Native Americans within an Islamic context al Hajaris Kitab. pp. 11-43.

Karuka, M. (2021). Hunger politics; sanctions as siege warfare in American Geo-Economic Strategy. Brill Leiden.

Miege, J.-L. (1963). Le Maroc et Europe(1830-1894). Universitaires de France.

Molina, I. F., & DE Larramendi, M. H. (2018). La construction de interdependance enter Espagne et le Maroc(1995-2009). pp. 91-101.

Perez-Garcia, G. (2006). El diario Le Mondey La intervencion francesa en el Sahara Occidental.

Pulido-Begines, J. L., & Petit-Lavall, M. V. (2023). Transport Law in Spain.

Sharman, N. (2021). Britains Infomal Empire in Spain(1830-1950);free trade,protectionism and military power.

Simour, L. (2025). Drifts of difference: Moroccanroots European routes and the reconstruction of the migration dream in talyan. The journal of North African Studies.

Yousfi, R. H. (2014). Aiding and Abetting ; The Illegality of Moroccou Nationalist Expansion into Western Sahara.

Znaien, N. (2022). Morocco 1912-1956; The Most Prohibitive of the French Colonies in Alcohol in the Maghreb and the Middle East since . Springer.

احمد عبد الرحمن. (٢٠٢٤). *اجهزة المخابرات المغربية ونظام المراقبة المخزنية، الاستخبارات المعاصرة في افريقيا*.

حسام درويشة. (٢٠٢٥). *القمع والاستقطاب والشرعية: الصمود الاستبدادي وتفتت الحركات الشبابية في مصر السيسي*. معهد التنمية الدولية.

عبد الله العروي. (٢٠٠٠). *مجمل تاريخ المغرب* (الإصدار ٣). المركز الثقافي العربي.

عبد الهادي التازي. (١٩٩٠). *تاريخ العلاقات الدولية للمغرب في القرن التاسع عشر* (الإصدار ٣). اكاديمية المملكة المغربية.